



مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية

حالة الجزائر

The Responsibility of SMEs in Achieving Environmental Sustainability

The case of Algeria

راضية لسود¹، أسية لعساس²، صبرينة طكوش³

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)،

² المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي (الجزائر)

³ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/10/16 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/11/24 ؛ تاريخ القبول: 2019/12/16

الملخص

يعتبر تبني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمفهوم المسؤولية البيئية المستدامة توجهها حديثا لهذه المؤسسات التي تعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، و المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر و البطالة. و لقد أصبح البعد البيئي معيار من معايير تحقيق تنافسية مستدامة للمؤسسة. هدفت الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء حول مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في الجزائر، حيث تم الاعتماد على استمارة استبيان وزعت على 400 مؤسسة صغيرة و متوسطة ذات طابع إنتاجي.

و توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود علاقة بين المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الاستدامة البيئية إلا أن الاهتمام بالأنشطة البيئية مزال ضعيف و على المؤسسات التركيز على هذا النوع من الأنشطة. الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المسؤولية البيئية، الاستدامة البيئية، أبعاد التنمية البيئية.

تصنيف JEL: L29، N5، Q56، Q59.

Abstract :

The adoption of the concept of sustainable environmental responsibility by small and medium-sized enterprises (SMEs) is a recent approach to these institutions, which are considered to be one of the most important sources of economic and social development. The environmental dimension has become a criterion for achieving sustainable competitive competitiveness. The present study aimed at highlighting the contribution of SMEs to the achievement of sustainable environmental development in Algeria. A questionnaire was distributed to 400 SMEs of a productive nature

The study reached a number of results, the most important of which is the relationship between environmental responsibility of small and medium enterprises in Algeria and environmental sustainability, but the interest in environmental activities is still weak and institutions should focus on this type of activities

Keywords: small and medium Foundation, Environmental responsibility, Environmental sustainability, dimensions of environmental development.

JEL classification : L29, N5, Q56, Q59.

* المؤلف المراسل: راضية لسود،

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، و المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر و البطالة. و نظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات أخذت معظم الدول تركز الجهود عليها، و تقدم تسهيلات عديدة للتشجيع على الاستثمار فيها.

و مع مرور الزمن أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تولي أهمية كبيرة للاستدامة البيئية التي أصبحت من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها، فمع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة و مفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي، غير أن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة، و تطور بعدها ليشمل التنمية بمختلف أبعادها.

1- إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيس يمكن طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث و المتمثلة في:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما هي أهم المفاهيم المرتبطة بالاستدامة البيئية؟
- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تحقيق المسؤولية البيئية المستدامة؟

2- فرضيات البحث:

تم صياغة مجموعة من الفرضيات :

- تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على إنتاج منتجات صديقة للبيئة؛
- تولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر اهتماما لمخرجات العملية الإنتاجية المترتبة عليها؛
- تهتم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالأنشطة البيئية.

3- أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى إلقاء نظرة عن كثب حول مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال:

- التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تسليط الضوء على مختلف جوانب التنمية البيئية المستدامة؛
- دراسة تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال تبني المسؤولية البيئية المستدامة في الجزائر .

4- منهجية البحث:

خلال ما أتيج من بيانات ومعلومات تمت معالجة هذه الإشكالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتلاؤمه مع طبيعة البحث ودراسته بطريقة تحليلية بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

5- الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالاستدامة البيئية و التي تباينت نتائجها نتيجة تباين الوجهة التي تناولها نذكر منها:

- دراسة: العابد برينيس شريفة، (2013). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر-، العدد الرابع، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية.

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى شبه انعدام العلاقة الموجودة بين العوامل البيئية و تسيير المؤسسة، و توصلت الدراسة إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسات حديثة النشأة مازال البعد البيئي لم يدخل في ثقافتها.

- دراسة: Fauconnet Carolin, (2007). Les Petites et Moyennes Entreprises face à leur responsabilité sociétale, Institut d'Etudes Politiques, Université Lumier Lyon 2

تطرقت هذه الدراسة إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث ركزت على العوامل التي دفعت بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية و التي تتمثل في العوالة، الفقر، الهجرة، كما أشارت الدراسة إلى أن تبني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمسؤولية الاجتماعية أصبحت شيء محتم عليها من قبل القوانين و مختلف المتعاملين الاقتصاديين الذين لهم علاقة بهذه المؤسسات.

- دراسة: Handou Amadou Nadia, (2015). Liens entre l'implication des PME sur la voie du développement durable et l'engagement des ressources humaines, universite du Quebec.

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى العلاقة بين مشاركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة و التزام المورد البشري بذلك، و توصلت الدراسة إلى أهمية المورد البشري في تجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية و البيئية و التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- مقارنة هذه الدراسة بالدراسات السابقة: تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كون كل الدراسات تناولت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث المفاهيم، و تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تركيزها على مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية في الجزائر من خلال دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

6- هيكل الدراسة: بمهدف الإجابة على الإشكالية و تحقيق المهدف من الدراسة قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية .

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكيفية تمتيتها الشغل الشاغل لكثير من الدول، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يصعب تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إذا علمنا بغياب تعريف لها يكون شاملا وواضحا، ورغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع، فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن وأيضاً أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الانتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير والمؤشرات، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين نوعين من المعايير للفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية والنوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المؤسسات وتحديد الدور الكامن لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية (سلاطينة، 2014، ص 50).

اهتمت الجزائر كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي الأخرى قدمت تصنيف تعتمد عليه في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقا للقانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكما نصت على ذلك المادة

05 منه على:

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15)–

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، أنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات؛
- تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية.

يلخص الجدول الموالي تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث:

الجدول رقم (01): تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا تتجاوز 20 ملايين	حتمية توفر معيار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا تتجاوز 200 مليون	الاستقلالية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايين	بين 200 و 01 مليار	

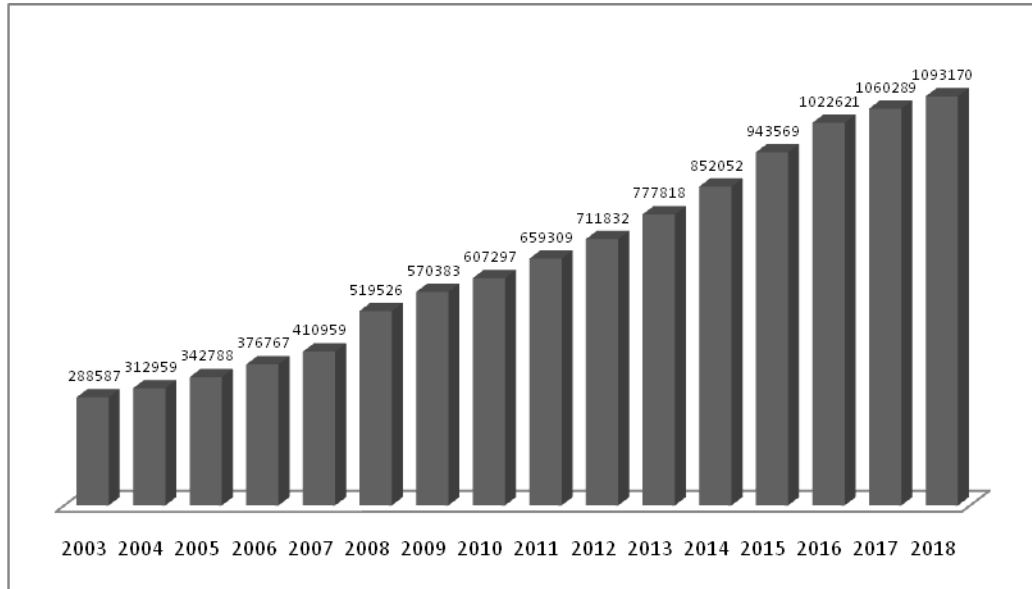
المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مواد القانون التوجيهي المؤرخ بتاريخ 11 يناير 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد عدد هذا النوع من المؤسسات، وفيما يلي بعض الإحصائيات المرتبطة بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يلخص الشكل الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية سنة 2018.

الشكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ما بين 2003-2018



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على النشرات الدورية لوزارة الصناعة والمناجم

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 إلى غاية سنة 2018

حيث انتقل عددها من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى 1093170 مؤسسة سنة 2018، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر- ، (ص ص: 1 - 15) —
إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع، من خلال الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- **حسب الطبيعة القانونية:** يلخص الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية سنة 2018

الجدول رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية سنة 2018

الحصة (%)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة			1.
57.47	628219	أشخاص معنوية	
42.55	464689	أشخاص طبيعية	
20.42	223195	مهن حرة	
22.09	241494	مؤسسات حرفية	
	1092908	المجموع	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية			2
0.02	262	أشخاص معنوية	
0.02	262	المجموع	
100	1093170	الإجمالي	

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018, P07.

بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1093170 مؤسسة سنة 2018 منها 1092908 مؤسسة عبارة مؤسسة خاصة، و 628219 مؤسسة عبارة أشخاص معنوية و 464689 مؤسسة عبارة أشخاص طبيعية و 223195 مؤسسة ذات مهن حرة و 241494 مؤسسة ذات طابع حرفي ومنها 262 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عبارة عن أشخاص معنوية.

- **حسب الحجم:** يلخص الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم سنة 2018.

الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم سنة 2018

النسبة (%)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
97.7	1068027	المؤسسات المصغرة (عدد العمال أقل 10)
2.00	21863	المؤسسات الصغيرة (عدد العمال بين 10 و 49)
0.30	3280	المؤسسات المتوسطة (عدد العمال بين 50 و 249)
100	1093170	الإجمالي

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018, P08

بلغ عدد المؤسسات المصغرة 1068027 مؤسسة حسب الحجم سنة 2018 و 21863 مؤسسة صغيرة و 3280 مؤسسة متوسطة.

- **حسب قطاع النشاط:** يلخص الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2018.

الجدول رقم (04) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2018

قطاع النشاط	المؤسسات الصغيرة و	المؤسسات الصغيرة و	الحصة ب(%)
-------------	--------------------	--------------------	-------------

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

	المتوسطة الخاصة	المتوسطة العمومية	
1	الزراعة	6877	96
2	المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات التابعة لها	2936	2
3	البناء و الأشغال العمومية	182477	24
4	الصناعات المصنعة	97728	75
5	الخدمات	338201	65
	الإجمالي	1092908	262
			628481

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018 , P09.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يفوق بكثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و يسجل قطاع

الخدمات أكبر عدد ب 338201 مؤسسة تليها المؤسسات التي تنشط بقطاع البناء و الأشغال العمومية ب 182477 مؤسسة في حين تأتي المؤسسات الناشطة في مجال المحروقات في المرتبة الأخيرة ب 2936 مؤسسة .

3-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر:

يعتبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية

بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وفيما يلي أهم مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير مناصب شغل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي

تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية (بوفاس و سعداوي، 2015، ص 44). يلخص الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر .

الجدول رقم(05): تطور عدد مناصب العمل الناتجة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بين سنتي 2017 و 2018.

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السداسي الأول لسنة 2017		السداسي الأول لسنة 2018		التطور (%)
	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	
الأجراء	1517990	58.34	1575003	58.54	3.76
العمال	1060289	40.75	1093170	40.63	3.10
المجموع	2578279	99.09	2668173	99.18	3.49
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	23679	0.91	22073	0.82	- 6.78

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

3.39	100	2690246	100	2601958	الإجمالي
------	-----	---------	-----	---------	----------

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018 , P13.

يوضح الجدول أعلاه أن عدد مناصب العمل سنة 2018 قدر ب 2690246 منصب عمل منها 22073 ناتجة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العمومية وقد عرفت انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2017 نظرا لصعوبات المالية التي واجهتها.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري:

بلغت قيمة الاستيراد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 22784 مليون دولار خلال السداسي الأول لسنة 2018، في حين بلغت قيمة التصدير

19828 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستيراد سجلت انخفاض بنسبة (2.1%) مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2017، و أن قيمة التصدير

عرفت ارتفاع بنسبة 12.56% وهذا راجع إلى السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية خلال السنتين الأخيرتين والتي تشجع التصدير. أما فيما يخص الميزان

التجاري فقد سجل هذا الأخير عجز خلال السداسي الأول لسنة 2018 بقيمة 2.96 % .

يلخص الجدول الموالي قيمة الاستيراد والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا نسبة مساهمتها في الميزان التجاري.

الجدول رقم (06): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري

خلال سنتي 2017 و 2018

الوحدة مليون

التطور(%)	سنة 2018		سنة 2017		
	دولار	دينار	دولار	دينار	
2.10 -	22784	2617644	23273	2548640	الاستيراد
12.56	19828	2278601	17616	1929014	التصدير
	2956 -	339043 -	5657 -	619626 -	الميزان التجاري
	76		87		نسبة التغطية (%)

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre

2018 , P33.

● المواد المستوردة:

بالنسبة لنوع المنتجات المستوردة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد سجلت أكبر نسبة للمواد الغذائية بنسبة 3.45 % وتليها الأدوات

الموجهة للإنتاج بنسبة 1.21% و الجدول الموالي يلخص المواد المستوردة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018 .

الجدول رقم (07): نوع المنتجات المستوردة من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنة 2018

الوحدة مليون دولار

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

السداسي الأول لسنة 2018		نوع المنتجات
النسبة %	القيمة	
20.15	4590	مواد غذائية
30.79	7015	مواد موجهة لأدوات الإنتاج
28.83	6568	معدات
20.24	4611	مواد استهلاكية أخرى
100	22784	الإجمالي

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018 , P34.

بالإضافة إلى المواد الغذائية و المواد الموجهة لأدوات الإنتاج نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت باستيراد خلال سنة 2018 كل من المعدات و مواد استهلاكية أخرى بنسبة 28.83 % و 20.24 % على التوالي، وتمثل المعدات أساسا في السيارات و معدات التوربوراكتور و التوربوليسور الموجهة لأجهزة الهاتف، و بالنسبة للمنتجات الموجهة للإنتاج فتتمثل في أساسا في زيوت البترول، معدات البناء (قضبان الحديد، الخشب وغيرها).

● المواد المصدرة :

بالنسبة للمنتجات المصدرة في الجزائر المحروقات تمثل أعلى نسبة في صادرات الدولة الجزائرية حيث بلغت قيمة الصادرات من المحروقات 93.38 % من القيمة الإجمالية للصادرات، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 6.62 % من القيمة الإجمالية للصادرات .

- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام PIB :

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام للدولة، و الجدول الموالي يبين مدى مساهمتها في الناتج الداخلي للجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 إلى غاية 2005.

الجدول رقم (08): تطور الناتج الداخلي خارج المحروقات

2005		2004		2003		2002		2001		2000		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القطاع القانوني
21.59	651.0	21.8	598.65	22.9	550.6	23.1	505	23.6	481.5	25.2	457.8	القطاع العام
78.41	2364.5	78.2	2146.75	77.4	1884.2	76.9	1679.1	76.4	1560.2	74.8	1356.8	القطاع الخاص
100	3015.4	100	2745.4	100	2434.8	100	2184.1	100	2041.7	100	1814.6	المجموع

المصدر: السعيد بريس، (2007)، ص 74.

يتضح من خلال الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر إذ هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة و المتوسطة بنسب معتبرة حيث قدرت في سنة 2000 ب 74.8 % و صلت خلال سنة 2001 إلى ما يعادل 76.4 % و حافظت على هذا التطور حيث قدرت سنة 2005 ب 78.41 % و هو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر ب 2364.5 مليار دينار جزائري، و تبقى مساهمة القطاع العام صغيرة مقارنة بالقطاع الخاص نظرا للعدد الصغير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة.

المحور الثاني: مقارنة نظرية حول التنمية البيئية المستدامة

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة و مفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي، غير أن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة.

ابتداء من السبعينيات من القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي و الاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية و أصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية. و من أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

1- مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية إحدى الوسائل لارتقاء بالإنسان. و لكن ما حدث هو العكس تماما، حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنزاف موارد البيئة و إيقاع الضرر بها، بل و إحداث التلوث فيها فمثل هذه التنمية يمكننا وصفها بأنها تنمية تفيد الاقتصاد أكثر منها البيئة أو الإنسان فهي تنمية اقتصادية و ليست تنمية بيئية تستفيد من موارد البيئة و تسخرها لخدمة الاقتصاد مما أدى إلى بروز مشكلات كثيرة. ونتيجة لما تحدثه هذه التنمية السريعة من تلوث لموارد البيئة و إهدار لها، فإن تكاليف حماية البيئة تضاعفت في الآونة الأخيرة حيث تتراوح التكاليف الاقتصادية لعملية الإصلاح في البلدان المتقدمة حوالي 3 % أو أكثر من الناتج القومي الإجمالي، على الرغم من أن هذه الدول تستخدم هذا الإنفاق على أنه استثمار ضروري يحقق عوائد ضخمة ، فما بالك بالدول النامية. (الطلحاي، 2011، ص 103)

لقد تعددت التعاريف التي تناولت التنمية المستدامة منذ ظهور هذا المفهوم، و قد برز الاهتمام بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة، سنة 1981 تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" و تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، و تم أيضا توضيح أهم مقوماتها و شروطها. و كما جاء في هذا التقرير: " هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات و إمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة" يصف هذا التعريف البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة و يركز على أن جوهرها هو التفكير في المستقبل و في مصير الأجيال القادمة. (شني، 2016/2017، ص ص 2-3)

و عرفت لجنة "برونتلاند"، التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما، و اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض الذي عقد عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة و التنمية في ري ودي جانيزو البرازيلية على أنها: " ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل " (العايب، 2010/2011، ص 12)، و عرفت كذلك على أنها: " عملية مجتمعية واعية و دائمة موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية و إحداث تغيرات سياسية و اجتماعية و اقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني و تحسين مستمر لنوعية الحياة فيه " (العايب، 2010/2011، ص 12)

2- أبعاد التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة كبديل تنموي لما يعرف بالتنمية التقليدية التي تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي بشكل أساسي، و

يمكن حصر أبعاد التنمية المستدامة في النقاط التالية: (عبد الغاني، 2012/2013، ص ص 32-36)

- **البعد الاقتصادي:** إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية و السطحية، و الحد من التفاوت في المداخل و الثروة فضلا عن الاستخدام العقلاني و الرشيد للإمكانيات الاقتصادية؛
- **البعد الاجتماعي:** يشير هذا البعد إلى العلاقة الموجودة بين الطبيعة و البشر، و إلى النهوض برفاهية الناس و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية، و الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن و احترام حقوق الإنسان؛
- **البعد البيئي:** تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية و الاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.

3- البعد البيئي للتنمية المستدامة:

3-1- مفهوم البيئة: البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر حيوية، و تشمل: المياه، الأرض، الهواء و عناصر البيئة الحيوانية و عناصر البيئة النباتية. و تخضع هذه العناصر الحيوية لتوازنات وفقا لدورة حياة محددة تعمل على ضمان استمرارية تواجد هذه العناصر مع استمرار الكون الطبيعي

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

و الإنساني، و البيئة كنظام حيوي تتفاعل مع بعضها البعض لتكون مصدرا للاحتياجات البشرية لاستمتاع بالموجودات أو الأصول الطبيعية، فالمياه توفر للإنسان الموارد المائية الطبيعية اللازمة له و للحياة العامة، و لتزويد الجسم البشري باحتياجاته من مياه الشرب (فرغلي، 2007، ص 05). فالبيئة هي : نظام مركب من التربة، الماء، الهواء، و عالم الحيوانات و النباتات، و المناخ يعتبر من مكوناته الكبرى (Michel & Cavaillé, 2009, pp 112-113)

لم يعد الاهتمام بالبيئة نشاطا ثانويا، لكنه صار نشاطا رئيسيا، و خاصة في ظل النظم الإنتاجية البيئية المتكاملة، كما أدى تطبيق نظم الإدارة البيئية التي تشمل الأساليب التكنولوجية لإعادة تدوير مخلفات التشغيل، و الحد من التلوث البيئي عن طريق تخفيض مخلفات التشغيل من الموارد الخام و الإنتاج المعيب، و يؤدي ذلك كله إلى زيادة إيرادات المؤسسة و يدعم مركزها المالي، و يحقق الاستقرار الاقتصادي و التسويقي لمنتجاتها.

3-2- مفهوم نظام الإدارة البيئية: حظي مفهوم الإدارة البيئية بمجموعة فقد عرف على أنه: " مجموعة أنشطة الإدارة التي تحدد السياسة البيئية، الأهداف و المسؤوليات، و التي تنفذ باستخدام مجموعة من الوسائل مثل تخطيط الأهداف البيئية، قياس النتائج و التحكم في الآثار التي تمس البيئة" (Gendron, 2004, p 60)، كما عرفت أنها: إدارة المؤسسة بغرض أن تبقى واعية أو مدركة لتفاعلات سلعها التي تنتجها أو خدماتها التي تقدمها و أنشطتها التي تقوم بها مع البيئة و العمل على الانجاز و التحسين المستمر لتفاعلها مع البيئة" (ابراهيم و قويدري، 2015، ص 43)

4- أهداف التنمية البيئية المستدامة: تسعى التنمية البيئية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها: (غني و ابو زنت، 2010، ص 30)

- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية و العمل على استغلالها بشكل عقلاني باعتبارها معرضة للنفاذ في أي وقت لأنها موارد محدودة؛
- وضع برامج و سياسات تنمية لاستصلاح الأراضي و الغابات، و منع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي و النظم البيئية من خلال وضع اللوائح و القوانين الضابطة و المنظمة للنشاط الإنساني و تطبيق الاتفاقيات الإقليمية و الدولية الرامية لحماية البيئة و التنوع الحيوي؛
- تعزيز الحس البيئي و المسؤولية الاجتماعية في استخدام التكنولوجيا النظيفة و زيادة توعية الجمهور بنظافة البيئة.

5- علاقة البيئة بالتنمية المستدامة :

اهتم مؤتمر ستوكهولم بالعلاقة بين البيئة والتنمية، حيث ساد اقتناع عام بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلها بعضها عن بعض، وعلى أساس هذا التداخل والتراط بني مفهوم التنمية المستدامة فعلى الصعيد البيئي فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء (منصوري و رمزي، 2008، ص 04) وقد عمل إتحاد الحياة البرية القومي الأمريكي وبالتعاون مع الشركات والمجموعات الصناعية على إصدار تقرير يحدد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة حيث يرى التنمية المستدامة من منظور الأمن ويجدد ثلاث أنواع للأمن البيئي باعتبارها وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة هذه الأنواع هي: (نمار، 2017، ص 09)

- **الأمن البيئي:** ويعني القدرة على الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية.
- **الأمن المتصل بالموارد:** يقصد بها الثقة بأن الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الأخرى للإنسانية سوف تكون متوفرة بالكميات المطلوبة وبتكلفة معقولة.
- **الأمن الاجتماعي والاقتصادي:** هو وضع لا يكون فيه البشر عاجزين عن النمو والتطور بسبب البطالة وارتفاع معدلات الجريمة ومظاهر عدم المساواة في الدخل والثروة والأمية والتهديدات الصحية وهو ضروري لتحقيق الأمن البيئي والأمن المتصل بالموارد.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية في الجزائر

1- تصميم الدراسة: في ظل توجه المؤسسة إلى تبني و تطبيق مفهوم المسؤولية البيئية فقد أصبحت البيئة تعتبر من أولويات هذه المؤسسات، و أصبحت

تسعى جاهدة للمساهمة في نشر الوعي البيئي من خلال تسويقها لمنتجات صديقة للبيئة. وفقا لما تم التطرق إليه في مشكلة الدراسة و أهدافها تقوم هذه الدراسة على أساس إظهار مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية في الجزائر.

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15)–

2- مجتمع و عينة الدراسة: إن القيام بأية دراسة ميدانية يستدعي تحديد كل من مجتمع الدراسة و كذا عينة الدراسة مع ضرورة شرح الطريقة العلمية المتبعة في تحديد هذه العينة، و عليه فإن مجتمع الدراسة في بحثنا هذا يتمثل بمجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التي قدر عددها خلال السداسي الأول من سنة 2018 بـ 1093170 مؤسسة. و بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم تحديد حجم العينة بالإعتماد على حجم المجتمع الكلي و في حدود خطأ مسموح به بنسبة 05 %، إذ يقدر حجم العينة بـ 383 مفردة بالنسبة للمجتمع المؤلف من مائة ألف مفردة فما فوق، و 384 مفردة بالنسبة للمجتمع الذي يتجاوز عدد مفرداته مليون مفردة، و نفس حجم العينة (384 مفردة) بالنسبة للمجتمع المقدر بعشرة ملايين مفردة (Saunders, 2009)، حيث تم توزيع 400 استمارة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ذات الطابع الإنتاجي منها ما وزعت بطريقة مباشرة و منها ما تم إرساله عبر إيميل المؤسسات، و بعد عملية مراجعة الاستمارات المسترجعة تم قبول 387 استمارة.

3- أسلوب جمع البيانات: تم الاعتماد على استمارة استبيان صممت من طرف الباحثات، تنقسم استمارة الاستبيان إلى ثلاثة أقسام رئيسية قسم أول يتعلق بالبيانات خاصة بالمؤسسة، قسم ثاني يهتم على 08 سؤال متعلقة بأبعاد مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نحو البيئة و قسم أخير يتكون من 10 سؤال مرتبطة بمختلف الأنشطة التي تعكس الاستدامة البيئية.

4- اختبار مصداقية أداة الدراسة و ثباتها: تلتزم جميع البحوث و الدراسات العلمية التي تعتمد في دراستها على أداة الاستبيان التأكد من درجة ثبات و صدق المقياس المستخدم قبل الشروع في عملية التوزيع، و ذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ من أجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان للتأكد من أن نتائج الدراسة المتوصل إليها إذا أعيدت الدراسة نفسها و باستخدام نفس الأداة في الظروف نفسها نتحصل على نفس النتائج، و يأخذ معامل الثبات القيمة بين 0 و 1 و كلما كانت القيمة أقرب إلى الواحد، كان الثبات مرتفعا و العكس صحيح، و كلما كان معامل الثبات أكبر من أو يساوي 0.60 يعد مقبولا في البحوث المنتمية لمجال العلوم المتعلقة بالإدارة و العلوم الإنسانية. أما معامل الصدق فيساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات، و يلخص الجدول الموالي نتائج اختبار الصدق و الثبات.

الجدول رقم (09): نتائج معامل ألفا كرونباخ

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
مسؤولية المؤسسة	08	0.854
الاستدامة البيئية	10	0.752

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج برنامج spss.22

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن كل من متغير مسؤولية المؤسسة و الاستدامة البيئية تتميز بمعامل ثبات تفوق قيمته (0.60)، مما يؤكد على ثبات الاتساق الداخلي للمقاييس المستعملة، مما يتيح إمكانية الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

5- الأساليب الإحصائية المعتمدة في قياس متغيرات الدراسة: لقد اعتمدنا في معالجة البيانات على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss.22، و تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- **أسلوب معامل الارتباط** للتحقق من درجة الاعتمادية للمقاييس المتعلقة بمتغيرات الدراسة، فهو يركز على درجة الاعتماد الداخلي بين العبارات التي يتكون منها كل متغير؛
- **المتوسط الحسابي** : لحساب متوسط استجابات مفردات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبيان؛
- **معامل الارتباط لسبيرمن**: لتحديد قوة العلاقة و اتجاه العلاقة بين أبعاد الدراسة؛

6- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المنتجات صديقة البيئة عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \infty$).

يهدف تحديد قوة و اتجاه العلاقة بين كل من المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المنتجات صديقة

البيئة قمنا بالاختبارات التالية:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار العلاقة بين أبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المنتجات صديقة البيئة

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل المتغير المستقل	الجزء الثابت	تحليل التباين ANOVA
--------	----------------	---------------	-----------------------	--------------	---------------------

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

	ليبرسون R	R ²	Beta	A	إختبار F للنموذج		إختبار t للنموذج	
					قيمة معامل التباين F	مستوى المعنوية	قيمة المعامل t	مستوى المعنوية
1	a 0.227	0.132	0.214	1.245	89.234	0.000	0.401	0.000

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج البرنامج spss.22

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد يساوي **0.132**، وهذا يعني أن المتغيرات المتعلقة بأبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تفسر **13.2%** من التغيرات التي تحدث في انتاج المنتجات الصديقة للبيئة والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها، ويتضح من الجدول أن أن قيمة (F) بلغت **89.234** من جدول ANOVA وقيمة sig= 0.000 المرافقة ل(F) مما يشير إلى المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الجزئية، كما أن معامل الانحدار للمتغير المستقل معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث ($B = 0.214, Sig = 0.000$) وبالتالي نرفض الفرض الصفري القائل بأن معامل في نموذج الانحدار غير معنوي، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على انتاج المنتجات صديقة البيئة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مخرجات العملية الإنتاجية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

بهدف تحديد قوة و اتجاه العلاقة بين كل من أبعاد المسؤولية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مخرجات العملية الإنتاجية قمنا بالاختبارات التالية:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار العلاقة بين أبعاد المسؤولية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مخرجات العملية الإنتاجية

البيان	معامل الارتباط ليبرسون R	معامل التحديد R ²	معامل المتغير المستقل Beta	الجزء الثابت A	تحليل التباين ANOVA			
					إختبار F للنموذج		إختبار t للنموذج	
					قيمة معامل التباين F	مستوى المعنوية	قيمة المعامل t	مستوى المعنوية
1	a 0.227	0.159	0.139	1.109	89.234	0.000	0.326	0.000

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج البرنامج spss.22

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد يساوي **0.159**، وهذا يعني أن المتغيرات المتعلقة بأبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تفسر **15.9%** من التغيرات التي تحدث في انتاج المنتجات الصديقة للبيئة والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها، ويتضح من الجدول أن أن قيمة (F) بلغت **89.234** من جدول ANOVA وقيمة sig= 0.000 المرافقة ل(F) مما يشير إلى المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الجزئية، كما أن معامل الانحدار للمتغير المستقل معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث ($B = 0.139, Sig = 0.000$) وبالتالي نرفض الفرض الصفري القائل بأن معامل في نموذج الانحدار غير معنوي، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أبعاد المسؤولية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على مخرجات العملية الإنتاجية.

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و

الأنشطة البيئية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \infty$)

يهدف تحديد قوة و اتجاه العلاقة بين كل من أبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الأنشطة البيئية

قمنا بالاختبارات التالية:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار العلاقة بين أبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الأنشطة البيئية

ANOVA تحليل التباين				الجزء الثابت	معامل المتغير المستقل	معامل التحديد	معامل الارتباط	البيان
اختبار t للنموذج		اختبار F للنموذج		A	Beta	R ²	ليبرسون R	
مستوى المعنوية	قيمة المعامل t	مستوى المعنوية	قيمة معامل التباين F					
0.000	0.426	0.000	85.235	1.235	0.139	0.123	a 0.298	1

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على نتائج البرنامج spss.22

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد يساوي **0.123**، وهذا يعني أن المتغيرات المتعلقة بأبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تفسر **12.3%** من التغيرات التي تحدث في إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها، ويتضح من الجدول أن قيمة (F) بلغت 85.235 من جدول ANOVA وقيمة sig= 0.000 المرافقة ل(F) مما يشير إلى المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الجزئية، كما أن معامل الانحدار للمتغير المستقل معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث ($B = 0.139, Sig = 0.000$) وبالتالي نرفض الفرض الصفرى القائل بأن معامل في نموذج الانحدار غير معنوي، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر أبعاد المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على الأنشطة البيئية.

الخاتمة:

تواجه مختلف المؤسسات تحديا كبيرا يتمثل في حماية البيئة من التلوث الناتج عن نشاطاتها اليومية ومنتجاتها، لذا أصبح من الضروري أن تهتم المؤسسة بإحداث تغيرات مناسبة تساهم في زيادة وتعظيم أهداف حماية البيئة التي تنشط فيها من التلوث وضرورة إدماج البعد البيئي في أنشطتها ومنتجاتها، وبما أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زاد في الآونة الأخيرة فأصبحت تشكل منعرج مهم للنهوض بالاقتصاد، توجب عليها تسخير كافة جهودها من أجل الحد أو التقليل من الآثار الخارجية لأنشطتها التي غالبا ما تتسبب في إحداث مشاكل كبيرة تلحق بالبيئة، وفي سبيل المحافظة على البيئة يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحث على سبل أو مناهج تساهم في تحسين أدائها اتجاه البيئة و حمايتها من التلوث، و اتضح لنا من خلال هذه الدراسة انه رغم اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نحو تبني المسؤولية البيئية من خلال التشجيع على حماية البيئة و إنتاج منتجات صديقة للبيئة غير أنها لا تولي اهتماما كبيرا للأنشطة البيئية بدليل عدم مشاركت معظمها في هذا النوع من الأنشطة.

التوصيات :

نوجز فيما يلي مجموعة من التوصيات نوجهها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و على رأسها مؤسسة فيتاجو:

1. على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسؤولين في هذه المؤسسات إدماج البعد البيئي في نشاطاتهم المختلفة من أجل تقليل من التلوث أو

الحد منه؛

مسؤولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية – حالة الجزائر-، (ص ص: 1 - 15) —

2. على المؤسسات أن تسعى إلى تطوير منتجاتها بحيث تنسجم مع رغبات الزبائن وتكون أقل ضرر بالبيئة (أي إمكانية تدوير منتجات عند انتهاء استخدامها)؛
3. مراعاة عدم زيادة أسعار المنتجات التي تحافظ على البيئة، لتشجيع المستهلكين لتفضيل المنتجات الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الذي من شأنه زيادة توجه المؤسسة نحو تطبيق التسويق الأخضر، ووجود شعارا يعبر عن الحفاظ على البيئة، ليستطيع المستهلك التمييز بين ما صديق للبيئة، وبين ما هو عكس ذلك؛
4. يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد بشكل أدق التلوث الناشئ عن أنشطتها، لان سوء تحديد التلوث والتسيير الجيد له سوف يؤدي إلى الحلق الضرر بالبيئة بشكل كبير وقد يتسبب بمشاكل لا يمكن التحكم فيها مستقبلا وقد تأثر بشكل سلبي على أداء وسمعة المؤسسة.

المراجع

- براهيمي شراف، قويدري محمد، (2015). استخدام الإدارة البيئية كمحل لترشيد استهلاك الموارد الاقتصادية في المشاريع الصناعية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 15.
- بريش السعيد، (2007). مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية، مجلة العلوم الإنسانية.
- بلقاسم سلاطنية، (2014). واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر - دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة بسكرة.
- بوفاسة سليمان، سعادوي موسى ، (2015). أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من مشكلة البطالة- دراسة عن ولاية المدية-، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 31.
- تمار خديجة، (2017). الآليات القانونية لحماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، ملتقى وطني حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تبني المعايير البيئية بين الفرص و التهديدات، جامعة الجزائر 3.
- حسونة عبد الغني، (2013/2012). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- شني صورية، (2017/2016). مفاهيم حول التنمية المستدامة، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- الطحلاوي محمد رجائي، (2011). العلاقة بين البيئة و التنمية، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد الخامس و الثلاثون.
- العاب عبد الرحمن، (2011/2010). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف.
- غنيمة عثمان محمد، أبو زنت ماجدة، (2010). التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان.
- فرغلي أحمد حسن، (2007). البيئة و التنمية المستدامة الإطار المعرفي و التقييم المحاسبي، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
- منصوري كمال محمد ، رمزي جودي محمد، (2008). المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي تحت عنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، الجزائر.

Corine Gendron, (2014). la gestion environnemental et la norme ISO 14001, les presse de l'université de Montréal; Canada.

Ministère de l'industrie et des Mines, (2018). Bulletin d'information statistique de la PME, N°33.

Mark Saunders et al, (2009). Research methods for business students, 5 éme édition , Pearson Education ; England.

Michel Xavies, Cavaillé Patrice , (2009). Management des Risques pour un Developpement Durable, Dunod ; Paris, France.

